



قرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٥ م
بشأن حفظ الأمن والنظام بانتخابات مجلس الشيوخ

رئيس الهيئة :

- بعد الاطلاع على الدستور؛
- وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ فى شأن الهيئة الوطنية وتعديلاته؛
- وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ وتعديلاته؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ بدعوة الناخبين للانتخابات مجلس الشيوخ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بشأن الجدول الإجرائي والزماني لانتخابات مجلس الشيوخ؛
- وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ .

قرار

((المادة الأولى))

تضطلع وزارة الداخلية بمهمة حفظ الأمن و النظام أثناء انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٥ .

((المادة الثانية))

يشمل حفظ الأمن والنظام المهام الآتية :

- ١ - تأمين الناخبين والحفاظ على سلامتهم وتحقيق الأمن العام أثناء الإدلاء بأصواتهم.
- ٢ - تأمين المرشحين ومؤيديهم فى إطار القواعد الدستورية والقانونية ومنع أى وجه للإخلال بالأمن والنظام .
- ٣ - تأمين أعضاء الجهات و الهيئات القضائية خلال فترات عملهم و تسلم وتسليم أوراق الانتخابات وحتى انتهاء مهامهم وعودتهم لمقار عملهم أو إقامتهم.
- ٤ - تأمين الإدارات الانتخابية الآتية:
 - مقر الهيئة الوطنية للانتخابات.
 - لجان متابعة سير الانتخابات بالمحاكم الابتدائية بالمحافظات.
 - اللجان العامة المشكلة بدوائر المحافظات.
 - المراكز الانتخابية التى تضم اللجان الفرعية.



- ٥ - تأمين مستلزمات العملية الانتخابية ومطبوعاتها وأوراقها وأماكن وجودها و أثناء نقلها من أماكن طباعتها وحتى تسليمها للجان متابعة سير الانتخابات بكل محافظة وأثناء نقلها للجان الفرعية، وتسليمها للجان العامة والهيئة الوطنية للانتخابات .
- ٦ - الحفاظ على أمن وسلامة ممثلى منظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام المحلية والدولية والأجنبية، ومن وجهت له الهيئة دعوة لمتابعة العملية الانتخابية.

((المادة الثالثة))

يحظر دخول قوات التأمين داخل اللجان الفرعية و العامة إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة.

((المادة الرابعة))

للهيئة طلب الاستعانة بممثل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية للتنسيق بينها و بين الوزارتين.

((المادة الخامسة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وعلى المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات و الجهات المعنية تنفيذه.

صدر في: ٢٠٢٥ / ٧ / م

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات
القاضي /
حازم بدوى
نائب رئيس محكمة النقض